

رؤية استشرافية للقطاع الزراعي الجزائري على ضوء استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي الجديدة للفترة: 2015-2019

مراد علة

جامعة الجلفة

ملخص:

تلعب التنمية الزراعية دوراً بالغ الحساسية في أجياديات السياسات الاقتصادية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، وهذا نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية على حد سواء؛ وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، كما أن هناك الكثير من الأحداث والتطورات التي زادت من أهمية القطاع الزراعي والفلاحي خاصة في تلكم الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط وما يدره من عوائد وإيرادات، والذي أصبحت أسعار براميله في تذبذب مستمر؛ مما انعكس سلباً على سياسات التنمية الاقتصادية بشكل عام في اقتصاديات تلك الدول... الأمر الذي استدعى وتطلب أكثر من واضعي السياسات وصانعي القرارات إعطاء أهمية أكبر لقطاع الزراعة في الجزائر باعتباره أحد البدائل الاقتصادية الأبرز، وهنا رسمت الجزائر خطة زمنية ترمي إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي.

Abstract:

The Agricultural development occupies an important place in the priorities of economic policies and investment in many programs of economic development and reform in the Arab countries, given the importance of agriculture as a source of food and raw materials; as a sector that absorbs a high percentage of the labor force. Which depends on the economy of oil resources, whose prices are deteriorating continuously; and the negative effects on the economy, which called for giving more importance to the agricultural sector in Algeria, where a practical plan was designed to improve the profitability of the agricultural sector within the strategic Economic diversification.

المحور الأول: حول الإستراتيجية الزراعية الجديدة في الجزائر

أولاً: مفهوم الإستراتيجية الزراعية الجديدة في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر إستراتيجية جديدة وخطة تكميلية جديدة على ضوء سياساتها السابقة في دعم وتفعيل قطاعها الزراعي، وهذه الإستراتيجية تمثلت في "برنامج التجديد الفلاحي والريفي: 2006-2013.

1. تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يمكن تعريف سياسة التجديد الريفي من خلال الخصائص التي تتميز بها، وهي:¹

1.1. سياسة التجديد الفلاحي والريفي تعتبر سياسة إقليمية: تتبنى هذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة، كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تحديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية أو التي بها عوائق طبيعية، رافعة شعار "لا توجد أقاليم بلا مستقبل...، توجد فقط أقاليم بدون مشاريع."

2.1. تندرج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد: هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي، المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

3.1. سياسة التجديد الفلاحي والريفي تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي:

وهذا من خلال:

- ترقية قطاع الفلاحة قائمة في الأساس على المستثمرات الفلاحية من جهة، والتنمية الريفية المندجة من جهة أخرى، وهذا بتنظيم وتضافر كل الجهود الاقتصادية والبيئة والاجتماعية من أجل تحفيز التشغيل، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش للأقاليم الريفية.
- سياسة التجديد الفلاحي والريفي تأخذ بعين الاعتبار تطورات السياسات الفلاحية الريفية على المستوى العالمي، حيث يتزايد الاعتراف العالمي بالريف سواءً بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب مساهمته الاقتصادية، أو أهميته الاجتماعية والبيئية للأقاليم؛ ويبرهن التحليل المقارن للسياسات العالمية الفلاحية والريفية في مختلف مناطق العالم على الترابط الموجود بين هذين الجانبين.

2. مراحل ظهور سياسة التجديد الفلاحي والريفي

لم يكن برنامج التجديد الريفي كسابقيه من البرامج والسياسات السابقة من حيث الظهور، فقد مر بعدة فترات ومراحل، ابتداءً من سنة 2003 (الفترة التجريبية) إلى غاية 2009 وهي فترة تعميم السياسة، ويمكن ذكر هذه المراحل في النقاط التالية بإيجاز:

1.2. المرحلة (2004 - 2006): بدأ أولاً بعرض الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية؛ بعد مرحلة تجريبية (2003 - 2005) ولتجسيد متابعة

سياسة التجديد الريفي تم في 15 مارس 2006 وبموجب مرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعا و 3 مؤسسات وطنية، واللجان الولائية.

2.2. المرحلة (2007 – 2008): وقد تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كفاءات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

3.2. المرحلة (2009 – 2014): جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوءه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية، وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود الناجعة سنة 2010، لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية للتجديد الفلاحي والريفي.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي¹

قد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافاً إستراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة: (2010-2014)، والهدف من ذلك أساسا يتمحور حول إنعاش القطاع الفلاحي ككل، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؛ ويمكن رصد أهم هذه: الأهداف في النقاط التالية:

أ - تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار: لقد جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي

الفلاحية العمومية من أجل:

- تأمين المستثمر؛
- فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار؛
- تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية؛
- ضمان استغلالها الدائم؛

والجدير بالذكر هنا أن التكاليف الرمزية المحددة لتأجير الأراضي الفلاحية العمومية تؤكد بوضوح أن الهدف المعلن عليه والمجسد في شكل تدابير، يتمثل أولا وقبل كل شيء في تثمين الأراضي الفلاحية في ظل احترام القانون وصون حقوق الفلاحين.

ب - مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي: علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين، الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يخطى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر بـ: 200 مليار دينار سنويا، أي حوالي 1000 مليار دينار على مدى الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 ؛ ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي:

✓ الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات ترهق استيرادها الميزان التجاري، ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.

✓ تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات لجمع المنتج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيتون..)، بالإضافة إلى تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار.

✓ التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد "القرض الرفيق"، من خلال تحمل كافة الأعباء المتعلقة به.

ت- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة: تسعى الدولة الجزائرية من خلال هذه الإستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من المتوقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويتجلى ذلك من خلال العمل على توسيع المساحات المسقية على أزيد من 20 ألف هكتار، بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال البلاد كله، وكذا المضارب العليا، مع تثمين المياه التي توفرها محطات المعالجة .

ث - تعبئة القطاع الصناعي لمراقبة التجديد الفلاحي: لقد وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة مع مرافقته، لاسيما في شكل قروض استثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وعند الاقتضاء إعادة التأهيل المالي للهيئات الاقتصادية المعنية، وهكذا فإن الأمر يتعلق بتطوير الآلات الزراعية مع دعمه بقرض إيجاري، لتمكين الفلاحين من اقتناء الحراوات وآلات الحصاد والدرس وتجهيزات الري؛ كما تهدف هذه المكننة إلى استبدال حظيرة وطنية تشمل عشرات الآلاف من الآلات، فضلا عن ذلك فقد تم ضبطها من خلال تدابير جبائية مخففة، وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سواه، وقد استقطب كل هذا ففي إطار هذه السياسة يتم السعي إلى تنمية الطاقات الوطنية لضبط سوق المنتجات، إضافة لاهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات شراكة مستكملة أو يجري استكمالها.

ففي إطار هذه السياسة يتم السعي إلى تنمية الطاقات الوطنية لضبط سوق المنتجات الفلاحية، وهكذا فبعد أن تم استحداث تراتيب جديدة للتدخلات العمومية من أجل ضبط الأسعار المعروضة على المنتجين، تعكف الحكومة على تعزيز القدرات العمومية للضبط في ميادين تخزين الحبوب بحجم 8 ملايين قنطار وكذا من أجل إعادة تنشيط تصدير اللحوم وفق الشروط المطلوبة في الأسواق الدولية.

ج - تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير: تسعى الهيئات الوصية على قطاع الفلاحة بالجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع، وضبط سوق المنتجات الفلاحية، وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وبمساهمة شركاء أجنبية، الذين سيبدون اهتمامهم في هذا المجال؛ وبفضل هذه الجهود كلها يتوقع أن يتحرر قطاع الفلاحة تدريجيا من الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الأمطار ليلبلغ نسبة مستقرة من النمو السنوي تقدر بـ: 8%، مما سيحسن من مستوى الأمن الغذائي للبلاد، ويقوم بأولى الخطوات نحو تصدير منتجات ذات جودة وبكيفية منظمة، ويساهم في الخير بشكل معتبر في استحداث مناصب شغل.

المحور الثاني: النهج الجديد للإستراتيجية الزراعية الجديدة في الجزائر

الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الزراعي والريفي هي أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي ثلاثة عناصر متكاملة تتمثل في: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، وتقوية القدرات البشرية والدعم التقني.

أولاً: التجديد الفلاحي

ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج؛ زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية؛ تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛ عصنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة " فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علماً أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي: الحبوب؛ اللحوم الحمراء والبيضاء؛ البطاطس؛ الطماطم الصناعية؛ زراعة الزيتون والنخيل؛ البذور؛ الشتائل.

وعموماً فإن هذه السياسة "سياسة تجديد الفلاحي" تقوم ثلاث محاور أساسية منظمة كالتالي:¹

1. إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
2. تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة: إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، البطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين للمنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح.
3. إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

ثانياً: التجديد الريفي

تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية، وهي:

1. تحديث القرى والمدن من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والهاتف.. الخ).
2. تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تجميع المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
3. حماية وتأمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
4. حماية وتأمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

وتعتمد برامج التجديد الريفي وأدوات تنفيذ السياسة: على أربعة برامج رئيسية، وهي:

- برنامج مكافحة التصحر والذي يستهدف 2513 خط في 30 ولاية.
- معالجة الأحواض المائية، والتي تستهدف 78 حوض مائي في 30 ولاية بمساحة 2,9 مليون هكتار.

- تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير التي تبلغ 556 خط في 37 ولاية بمساحة 500 ألف هكتار.
- حماية النظام البيئي الطبيعي والذي يستهدف 57 خط في 17 ولاية.

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية، وهي:

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة .
- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي .
- وسيلة المتابعة لعقود الناجعة للتجديد الفلاحي والريفي .

ثالثاً: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين خبرة استشارية متخصصة؛ مرافقة جواريه مدعمة مستهدفة؛ اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين وإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي وبهذا فهو يهدف إلى:

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة. التقنية ومكافحة حرائق الغابات.
- وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى الركائز الثلاثة السالفة الذكر؛ هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي، وتتمثل أساساً في:
- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة.
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي و التمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
- الميكانيزمات المختلفة لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع.

المحور الثالث: القطاع الزراعي الجزائري في السياسات الزراعية السابقة (1962-1990)

وبين إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي الجديدة

مرت الزراعة في الجزائر بجملة من السياسات الزراعية والفلاحية إلى أن وصلت إلى الإستراتيجية التجديد الجديدة، وهي كالتالي.

أولاً: وضعية القطاع الزراعي في خضم السياسات (1962-1980)

1. (مرحلة 1962-1980): شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية، التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الريف، من تحسين مستوى معيشة سكان الريف باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، لكن هذه القوانين كانت مجرد حبرا على ورق، لأن سكان الريف والفلاحين بالأخص لم يكن لهم حق المشاركة والمساهمة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أن القوانين تبين بأن العمال والفلاحين أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية، أي كانت الفكرة السائدة في أذهان المسؤولين حول مفهوم التنمية أنها تأتي من القمة إلى الأسفل، وليس العكس، حيث عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي لم ينخفض عن 3% طيلة العشرين سنة (3,27% سنة 1970 - 3,21% سنة 1982)²، وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات حيث ارتفع من 25% سنة 1972 إلى 40% سنة 1982.² وعجز القطاع المالي، عن تمويل القطاع الفلاحي نتيجة تأخر وصول القروض الذي كان يتبع أسلوب المركزية، وبالتالي ظلت نسبة التبعية الغذائية تشهد تزايدا مستمرا خلال الفترة: (1973-1980) من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 23% سنة 1973 إلى 29% سنة 1980.

وقد أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فشل السياسات الزراعية للرئيس الراحل أحمد بن بلة في حديثه الصحفي في أكتوبر 1965 قائلا: "أن الدخل الصافي الزراعي في 1961 قبيل الاستعمار كان يتراوح بين 100 إلى 128 مليار فرنك، في حين أنه بلغ في الفترة (1962-1965) عشر الدخل في عهد الاستعمار أي عشر "10" مليارات فقط، وكانت لدينا إنتاج الخطب لا الإنتاج الاقتصادي، وأن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية، وكاختيار شعبي، وليس عمل يومي وواقع".

ولخص الدكتور إسماعيل العربي واقع الزراعة في ظل قانون التسيير الذاتي فيما يلي:

✓ "تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة".¹

✓ ويمكن تلخيص هذه الفترة بأمرين هما:

✓ بدأت عملية التنمية الجزائرية عامة إلا بعد 5 سنوات بعد الاستقلال، وبالتحديد في عام 1967، أي انطلاق المخطط الثلاثي، حيث شهدت في السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا وديموغرافيا خطيرين، لأنه لم تستقر السلطة السياسية حقا إلا في أواخر 1967 وبداية 1968، وانخفض الناتج القومي بحوالي الثلث (1/3)، وبالتالي ضاعت على الجزائر وشعبها المساحة الزمنية منذ تحقيق الاستقلال في 1962 وحتى 1967.

✓ تأخر الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، وتلك مشكلة أكبر لمدة 10 سنوات من 1962 إلى 1971 عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي، وبالتالي ضاعت على الجزائر وأغلبية شعبها التي تعيش على الزراعة، المساحة الزمنية من 1962 إلى 1971، ولم يكن المستفيد من حصيلة التنمية إلا القطاعات البورجوازية، وخاصة البيروقراطية السياسية الإدارية، ومتوسطي الملاك في الريف.

2. مرحلة (1980-1989)²: نفس السيناريو السابق بقي كما هو، حيث أن الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، لأنها كانت عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تغير هذه المراسيم والإصلاحات من حياة الريف شيء، إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي والارتفاع المتزايد في

الواردات الزراعية الغذائية، فلقد تبين بأنها تزايدت كما وتكلفة سنة بعد سنة رغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986، وبقيت الحصة المخصصة لاقتناء الغذاء من الخارج ثابتة نسبيا، و واردات غالبيتها حبوب وحليب تمثل تكلفته خمس الفاتورة الغذائية.

3. مرحلة التسعينات (1990-1999): هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية، وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة شاملة على كامل التراب الوطني، وكان الوضع الاقتصادي حرج، خاصة الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء أزمة 1986، حيث إذ ارتفعت من 15330 مليون دولار سنة 1979 إلى 27000 مليون دولار سنة 1992 إلى 32610 مليون دولار سنة 1995، أي ارتفع إلى الضعف خلال الفترة: 1995-1979، وهذا ما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون الخارجية، واحتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا في حجم خدمة الدين في الفترة 1993-1995، حيث أن حجم خدمة الدين للجزائر سنة 1993 يعادل 7 مرات بالنسبة لتونس وأكثر من 3 مرات بالنسبة للمغرب، وكان سكان الريف أشد معاناة مقارنة بالحضر، من حيث عدم الأمن من جهة والفقر من جهة أخرى من نفس سنة 1993¹ من جهة أخرى، وحسب تقارير ONS والبنك الدولي و CENEAP يؤكدون أن ظاهرة الفقر تعود جذورها لبداية التسعينات، وظل متوسط إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد على حاله دون أي تحسن خلال ثلاثة وعشرين عاما (1970-1993) الذي صاحبه نقص في إنتاج الغذاء حيث كانت من أضعف الدول في التبادل التجاري مع الدول الأوروبية مقارنة بالمغرب وتونس في تلك الفترة، فكانت أن الجزائر آنذاك لا تصدر سوى لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول المكونة للوحدة الأوروبية ما عدا بريطانيا والبرتغال، في حين تستورد المغرب وتونس من دول الوحدة الأوروبية أقل مما تصدر لها، أي وجود تماسك وتوازن في التبادل التجاري الزراعي، ولم يساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بالمستوى الذي كان ينتظر منه، حيث لم يرتفع معدل النمو السنوي في القطاع عن نسبة 3% خلال الفترة (1990-1998).

ثانياً: القطاع الزراعي على ضوء إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي الجديدة

1- الأراضي والمستثمرات الفلاحية ومساحتها: ما يلفت الانتباه أن المساحة الزراعية المستغلة لم تشهد زيادة معتبرة، إذ ظلت ثابتة مستقرة تقريبا لمدة خمس سنوات، أي من 8,42 مليون هكتار إلى 8,44 مليون، وما يميز هذه المستثمرات أن أغلب المستثمرين يمتلكون المستثمرات أقل من 10 هكتار، بنسبة 16 هكتار 70% من المستثمرين، في حين أن نسبة 2% تقريبا من هؤلاء يمتلكون مستثمرات ذات الحجم أكبر من 50 17 هكتار، التي تحتل آخر مساحة بنسبة 23% من المساحة الزراعية المستغلة مقارنة بالمستثمرات الأخرى وهذا ما أثر سلبا على نصيب الفرد من المساحة الزراعية، حيث بلغ 0,24 هكتار، ويعتبر أقل نصيب مقارنة، وهذا المستوى له أثر سلبي على الإنتاج والمردودية الفلاحية، 18 بتونس 0,49 هكتار، والمغرب 0,28 هكتار.¹

ويمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية كميا ونوعيا في ثلاث مجموعات وهي: الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي الزراعية بسبب متطلبات الزراعة، والفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

- الموارد المائية: يشير تقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية والبيئة سنة 2010 أن الجزائر من أكثر البلدان عرضة للتأثر سلبا بتغير المناخ، حيث أنها تعتمد على مياه الأمطار، ولهذا فإن مواردها من المياه المتجددة، والمياه الجوفية محدودة وتعتبر أقل من المغرب وتونس، حيث بلغت الكمية 517 كلم³، في حين أن المغرب و 1595 كلم³ بلغت 10 آلاف كلم³، وبالتالي النصيب السنوي للفرد الجزائري من المياه العذبة المتجددة بلغ 43 م³، حسب تقرير عام 2010 وكذا وصلت نسبة إهدار المياه في الجزائر إلى 43% في وهران و 51% في الجزائر، وهنا يتطلب ضرورة تحسين عمليات صيانة شبكات التوزيع.

- استخدام المكننة والتكنولوجية في القطاع الفلاحي: بلغت كمية الأسمدة الموزعة بكافة أنواعها أكثر من 2,57 مئة ألف طن سنة (2010-2011) مقابل 2,39 مئة ألف طن سنة: 2008-2009، وبالتالي زاد مستوى التخصيب من الحبوب في المنطقة التي ارتفعت من 130 ألف هكتار عام 2008-2009 إلى 404 ألف هكتار سنة (2009-2010) و 543.779 هكتار عام (2010-2011) للأسمدة الخلفية، ومن 382 ألف هكتار سنة (2008-2009) إلى 428 ألف هكتار عام (2009-2010)، إلى 606.247 هكتار عام (2010-2011) الأسمدة التغطية أما إنتاج البطاطا لغرض الاستهلاك، فقد بلغ ارتفاع إنتاج بذور البطاطا إلى 272.215 طن سنة 2011 بعدما بلغ 236.468 طن سنة 2010 و 217.534 طن سنة 2009.

ومن أجل تطوير المكننة في نظم الزراعة، وإحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر، هناك برنامج مرافقة الفلاحين والتعاونيات، أطلقت عليه عام 2009 بتأجير بنك الفلاحة والتنمية الريفية والدفع نقدا وفي، نهاية سبتمبر 2011، وصل توزيع الجرارات إلى أكثر من 7.829 جرار جديد والتي تمثل 11% من المرفأ 24 الوطني، و 1252 حاصدة والتي تمثل 15,6% من المرفأ الوطني.

- تطور الإنتاج الفلاحي: تشير المعطيات والإحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2012 أن الإنتاج الوطني (الحبوب، الأعلاف، الخضروات، البقول، البطاطا، الطماطم الصناعية، واللحوم الحمراء والبيضاء) عرف تذبذب في نمو الإنتاج الفلاحي، وهذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في السنوات العشر الأخيرة، (2000-2010) بنسبة 7,3%، و 31,5% سنة 2009، و 8,5% سنة 2010، و 10,6% سنة 2011، بعدما كان 2,3% في العقد الماضي.

أما الموسم 2012-2013 انخفض إلى 9,4% حسب أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في التقييم الأخير لسنة 2013، وترجع هذه الزيادة إلى الدعم الحكومي للقطاع، وإلى أسباب أخرى نذكر منها ظاهرة الجفاف، التصحر والتي تهدد العديد من المساحات الزراعية حسب التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام 2010 أن الجزائر معرضة لأراضيها للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44%. إلى 28% من أصل 9 ملايين هكتار مزروعة، وتخسر سنويا 7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحر، وبالتالي لم يغط الإنتاج المحلي احتياجات السكان المتزايدة، فمثلا الجدول التالي يبين نسبة تغطية لبعض المواد الغذائية في الفترة 2007/2008، وخاصة الأساسية كالحبوب والحليب والبقول الخافعة بعيدة المنال.

ولهذا ما كان للحكومة الخيار إلا اللجوء للاستيراد من أجل تغطية هذا العجز.¹

- الميزان التجاري الفلاحي: إذا لاحظنا إلى حجم الواردات الغذائية خلال الفترة: 2007-2012 وجدناها أنها لم تتوقف عن الارتفاع، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يرثى له، وكذلك الضعف في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، حيث لم يتجاوز معدله 8% ولهذا يكفي أن نشير فقط إلى حجم الواردات والصادرات الغذائية وخاصة في المنتجات ذات الفلاحي المحلي من سنة لأخرى لا يغطي الطلب الإجمالي للسكان، ولهذا خصصت الحكومة حصة من الميزانية خاصة بالغذاء تقدر 45% سنة 2008 حيث بلغ الغلاف المالي للتجديد الفلاحي 600 مليار دج، أي بمعدل 12 مليار دج سنوي وهذا من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي المحلي لتعزيز وتحقيق الأمن الغذائي.

- الواردات الغذائية: لم تتوقف الواردات الغذائية عن الارتفاع خلال الفترة 2007-2012، حيث انتقلت من 4,95 مليار دولار سنة 2007 إلى 7,81 مليار دولار سنة 2008، أي ارتفاع بنسبة 55,75% من (18,05% إلى 26,50%) بسبب الأزمة الغذائية العالمية 2008، وبالتالي ارتفاع فاتورة الاستيراد المواد الأساسية وخاصة سنة 2011 التي سجلت فيها الفاتورة الغذائية ارتفاعا كبيرا بـ: (61%) بـ: (9,8 مليار دولار) وحيث تمثل خمس الواردات الإجمالية لهذه السنة.

- الصادرات الغذائية: سجلت الصادرات الغذائية انخفاضا ملحوظا خلال الفترة: 2007-2012، وخاصة سنة 2009 نتيجة آثار تبعات الأزمة المالية والغذائية، على مستوى الدول النامية والفقيرة، ثم بدأت في الارتفاع لكنه متواضع، حيث تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات الإجمالية طوال خمس سنوات، التي لم تصل إلى نسبة 1%، فهي لا تمثل من الصادرات الإجمالية: وذلك بين (0.31% - 85%)، وذلك بين السنوات (2007-2010) وكما هو معروف أن أهم منتجين موجّهين إلى التصدير التمور والخمور لكنها شهدت انخفاضا في الفترة الأخيرة¹.

والسبب في ارتفاع الواردات يرجع إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلبي طلب المستهلكين، الذين يتزايدون من سنة لأخرى نتيجة للنمو السكاني المتزايد، ومن بين أهم المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً هي الحبوب والحبوب، حيث شهدت ارتفاع في وارداتها خلال الفترة: (2007-2013)، ولهذا ما كان للحكومة الخيار إلا اللجوء للاستيراد من أجل تغطية هذا العجز.

- مدى تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: ويمكن حصر أهم الإخفاقات التي سجلت في تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فيما يلي:

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد.
- مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة (على المستوى المحلي).
- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات.
- وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

- تمويل القطاع الفلاحي: لم تبخل الجزائر بالأموال التي صرفت في الاستثمارات العمومية، حيث وصل معدل الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة: 2006-2000 أكثر من 10%، وتعتبر هذه النسبة من أكبر المعدلات في العالم، إلا أن جميع النفقات للقطاع الزراعي بلغت 9,1% فقط من القيمة المضافة الزراعية، وأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة سنة 2004، كما أن 59% فقط من الموارد المالية المخصصة للدعم صرفت، وهذا يدل على أن معظم الفلاحين تلقوا صعوبات في تمويل مشاريعهم الفلاحية. حيث أن مدة تسديد التمويلات الممنوحة للقطاع الفلاحي تصل إلى قرابة عامين، وهذا بسبب بيروقراطية بنك الفلاحة، كذلك أن معظم الفلاحين يرفضون القروض البنكية بفوائد بسبب نازع ديني (حرمة القروض بالفائدة، وهذا ما أدى إلى ضعف العلاقة بين المزارعين في المناطق الريفية مع المؤسسات المالية والائتمان الزراعي).

- أما سياسة دعم الأسعار: فيشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لسنة 2012/2013 أن دول المغرب العربي تعتمد على الضرائب المخفضة على الحبوب والإعانات الغذائية لضمان القدرة على تحمل التكاليف الغذائية، ويشير إلى أن سياسة الجزائر المعتمدة تعتبر الأضعف مقارنة بالمغرب، حيث وباعتبار حيث تنفق 0,03% من إجمالي الناتج المحلي على دعم المواد الغذائية، في حين 0,7% بالنسبة للمغرب.

وباعتبار أن الجزائر كدولة مصدرة للنفط، فإن الفائض المالي للدولة يتيح لها دعم أسعار المواد الغذائية، ولهذا يشير تقرير التنافسية العالمي لسنة (2013-2014) أن الجزائر تحتل المرتبة 124 من 148 دولة في التضخم، حيث بلغ المعدل 8,9%، في حين أن المغرب في قائمة الدول الأولى بمعدل 1,3% وتونس المرتبة 99 بمعدل 5,6%.

المحور الرابع: معوقات الزراعة في الجزائر

لقد واجهت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال صعوبات مشاكل كثيرة حيث تميز الإنتاج بتذبذبه وضعفه، ويمكن إيجاز هذه العراقيل كالتالي¹:

- ✓ تغطي المساحة الإجمالية المستعملة في النشاطات الزراعية والرعوية بـ: 47 مليون هكتار، وتقدر مساحة الإنتاج بـ: 1.4 مليون من أصل ملايين هكتارات مزروعة ومتواجدة بالسهول الساحلية والمناطق القريبة من السواحل، حيث يستفيد 600000 هكتار منها فقط للري، ولقد كانت هذه المساحة المستعملة لكل نسمة في انخفاض مستمر حيث كانت تقدر بـ: 0.75%، في سنة 1962، وحاليا انخفضت إلى 0.25 هكتار لعدة أسباب أهمها، النمو الديموغرافي، فقدان الأراضي الزراعية بسبب الانجراف وتدهور التربة.
- ✓ ضعف التحكم في الموارد المائية تذبذب التساقط و ضعف استغلال المياه السطحية.
- ✓ الإنتاج الزراعي متنوع خاضع للتقلبات المناخية غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي أبرزه: الحبوب: تتركز خاصة بالسهول مردودها ضعيف هذا بسبب تذبذب الأمطار، كالخضر الجافة: زراعة معاشية تمارس بالتناوب مع الحبوب (التل)، الزيتون: بمنطقة القبائل، كروم: تقلصت مساحته (المنطقة التالية المواجهة للمطر)، الحمضيات: توجد بالساحل، والنخيل: يتركز معظمه بالجنوب.
- ✓ زيادة التصحر يهدد 32 مليون هكتار من الأراضي الشاسعة والغطاء الغابي بشمال الجزائر مع الملاحظة أن الاستغلال الكثيف لموارد المياه الجوفية قلص من طاقتها، في حين أن الأراضي ذات النوعية الرديئة تحملت خلال السنوات العشر الأخيرة اعتداءات من الوسط البشري ومن التقنيات الزراعية التي لا تناسبها مما أثر على بعض الأنظمة البيئية².
- ✓ مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج: حيث يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات، والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئاً.
- ✓ العتاد الفلاحي: إذا كانت الجزائر تبذل جهوداً كبيرة في اقتناء المعدات والآلات الزراعية، فيبدو أن هناك تناقضاً واضحاً في سياستها؛ إذ تستورد ما يفوق عن 300 مليون دولار سنوياً من العتاد الفلاحي، ولا زال القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في المكننة الزراعية.
- ✓ الأسمدة: يتميز القطاع الزراعي بانخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقاً حيث تعاني الكثير من المناطق نقص الغذائية الرئيسية التي تحتاجها كالأزوت والفسفور ولهذا يجب توسيع استعمالها الصائبة والسعي لإنتاجها محلياً، توسيع استعمالها الصائبة والسعي لإنتاجها محلياً، الأمر الذي يثقل كاهل الخزينة العامة
- ✓ غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي: كما يعاني الإرشاد إن ضعف حلقات الربط أو انعدامها، بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث الزراعية، يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي ويفتح الباب أمام الاجتهادات والمبادرات الشخصية..
- ✓ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكاناتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال..، ك نقص العمالة الزراعية المدربة، ضعف البرامج التدريبية:
- ✓ مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية، كمشاكل التسويق، كذلك المشاكل المتعلقة بالصادرات: تنصف الصادرات الزراعية بشكل عام بالعشوائية. فإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى، تبقى الجزائر بعيدة عن اعتماد أسس ومبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يدفع إلى البحث عن أسواق للتصدير، الأمر الذي لا يؤدي إلى قيام أسواق

تصريفية ثابتة على المدى البعيد. كما يتصف التصدير خارج المحروقات بالعشوائية واللامبالاة، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية والمعنية بذلك.

✓ مشاكل تتعلق بندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية: الجدير بالذكر، أن حركة تدفق رؤوس الأموال تنشط عندما يتوفر المناخ السياسي والاقتصادي الملائم؛ والمتتبع للعلاقات السياسية خلال العقدين الماضيين يلاحظ تعرضها لهزات متواصلة وعميقة في كثير من الأحيان، خاصة إذا أضفنا إلى ما سبق الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في عقد التسعينيات، ولا تزال تبعاتها تتجلى من حين لآخر، وقد انعكست تلك التطورات دائما على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما أدت إلى هروب البعض من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج؛ ولعل هذا ما يفسر لنا أحد أسباب عدم تمتع موضوع استثمار رؤوس الأموال بالأولوية اللائقة به ضمن أولويات السياسة الاقتصادية العامة، وهو ما استنزف ثروات هائلة، في غير محلها، وعزوف عن إقامة استثمارات في جو غير مستقر.

✓ مشاكل التلوث: إن مشكلة المياه لا تقتصر فقط على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وباهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه. حيث يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان.

المحور الخامس: الإستراتيجية الزراعية الجديدة في الجزائر: الواقع والآفاق

تنوي الحكومة تعزيز السياسة الفلاحية والريفية في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019)، ويتعلق الأمر بالحفاظ على الجهود الرامية إلى تعزيز و توسيع القاعدة الإنتاجية و تكثيف المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية و تعزيز آليات حماية الإنتاج الوطني، ويوفر القطاع نشاطات متعددة للشباب لا سيما في زراعة الخضر و الفواكه و الأشجار و زراعة الحمضيات و الكروم و الحبوب والأعلاف والصناعة الغذائية إضافة إلى وحدات الخدمات الفلاحية، وفيما يخص التنمية الريفية سيركز البرنامج الخماسي: 2015-2019 على الحفاظ على الموارد الطبيعية مع إشراك شباب الأرياف بقوة في تجسيد مشاريع التنمية التي ستشهد فترة نوعية من أجل تنمية مستدامة للغابات ومعالجة الأحواض المنحدرة وتعزيز البرامج الخاصة بالفضاءات السهلية و شبه الصحراوية. وتعتمد الحكومة كذلك ضمن سياستها الزراعية الموجهة لتنمية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، مضاعفة حجم إنتاج الحبوب قبل نهاية الخماسي 2015-2019 ليلبلغ 70 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار في 2014، حسب توقعات أعلنت عنها اليوم الأحد الوزارة.

وفضلاً عن زراعة الحبوب فإن الإنتاج في مختلف الشعب الفلاحية سيعرف "تقدماً ملحوظاً" خلال الخماسي 2015-2019 مقارنة مع المعدلات السنوية المحققة خلال الفترة بين 2009 و 2014 "وذلك بفضل سياسة تقوية برامج التحديد الفلاحي و الريفي حسبما أفادت به بيانات للوزارة خلال اجتماع تقييمي لبرامج القطاع.

وسيتم تجسيد هذا التقدم بفضل توسيع رقعة المساحات الفلاحية المسقية بحوالي مليون هكتار إضافية وكذا إدماج الأسمدة والبذور المعتمدة وتعزيز المكننة، حيث تخص هذه النتائج المتوقعة أساساً ثماني شعب فلاحية إستراتيجية.

ويتعلق الأمر بالحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 96.9 مليون قنطار في 2019 مقابل 34.4 مليون قنطار في 2014.

وفي مجال زراعة الخضر يتوقع القطاع إنتاجاً بنحو 161.3 مليون قنطار مع نهاية الخماسي مقابل 129.8 مليون قنطار حالياً.

أما بخصوص البطاطس يستهدف قطاع الفلاحة إنتاج 67.6 مليون قنطار في 2019 بعدما كان عند 46.8 مليون قنطار في 2014.

وفي شعبة التمور ينتظر أن ينتقل المحصول من 9.34 مليون قنطار في 2014 إلى 12.57 مليون قنطار في 2019. ومن المرتقب حسب الوزارة أيضا أن يرتفع إنتاج الجزائر من اللحوم الحمراء من 5.13 مليون طن حاليا إلى 2.6 مليون طن في 2019 فيما سيرتفع إنتاج اللحوم البيضاء من 66.4 مليون قنطار إلى 5.67 مليون طن في الوقت الراهن. وبالنسبة لشعبة الحليب تعول توقعات القطاع على إنتاج 4.25 مليار لتر من الحليب الطازج في 2019 فيما يبلغ حاليا 57.3 مليار لتر.

أما بالنسبة للزراعة الصحراوية فقد راهنت الجزائر على جني ثمار الزراعة الصحراوية في آفاق العام 2025، بما سيسمح لها بتطوير فرص الاستثمار الزراعي وخلق المزيد من مناصب الشغل.

كما أعلنت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، عن استعدادات حثيثة لتطبيق برنامج خاص تمنح من خلاله الدولة تخفيضات جبائية لصالح مستثمري الزراعة الصحراوية بولايات تندوف، تلمسان، إليزي وأدرار، وبموجب هذه الإجراءات التحفيزية التي هي قيد التنفيذ يستفيد أصحاب المشاريع بتلك المناطق من تخفيضات بنسبة تصل 50 % من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

حيث رصدت الجزائر ضمن خطتها المستحدثة غلafa زاد عن الثمانمائة مليون دينار (800 مليون دج)، لاستغلال الواحات والأراضي الصحراوية القابلة للاستغلال زراعيًا، في خطة تطمح إلى خلق أنشطة زراعية بوسعها استيعاب الآلاف من الشباب العاطل عن العمل.

كما تشمل عملية تجسيد برنامج التجديد الريفي " 2015-2019 " زهاء 7 ملايين شخصا لم يستفيدوا من البرنامج الخماسي للتجديد الريفي " 2010-2014 " حسب توقعات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

فيها وأوضحت معطيات الوزارة التي تم الإفصاح عنها خلال الدورة الـ 22 لتقييم تعزيز البرامج الفلاحية و الريفية انه ينتظر من عمليات تجسيد مختلف البرامج أن، تتكاثف لتشمل حوالي 7 ملايين نسمة أي 1.2 مليون من العائلات الريفية التي لم تستفد من برنامج "2010-2014".

وأوضح ذات المصدر أن هذه الفئة من السكان ستستفيد من أعمال و نشاطات فردية و جماعية يتم إدماجها في مختلف المشاريع التي سيتم القيام بها مع مقاربة "المشروع الجوازي للتنمية الريفية المدججة".

وستؤكد الخطة الخاصة بالبرنامج الخماسي 2015-2019 على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و تهيئة الفضاءات المتدهورة و المهدة بالتصحر.

كما تمت الإشارة إلى أن تحديد برامج حماية الموارد الطبيعية سيتم حسب الأولوية على مستوى 903 بلدية مصنفة على أنها ريفية سيما تلك التي تعتبر فقيرة و معزولة.

و تشير تلك التوقعات إلى أن ذلك البرنامج "سيتم تجسيده من خلال مشاريع مهيكلية محددة ميدانيا لها أهداف واضحة و مرفوقة بتزقية التشغيل على مستوى تلك المناطق المعنية التي من شأنها ضمان استقرار الأسر الريفية".

خلاصة:

إجمالاً يمكن القول أن الجزائر تسعى جادة للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنمية طموحة ومستدامة، وذلك من خلال حزمة واسعة من المخططات، البرامج والسياسات التي يأتي في مقدمتها؛ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي عززته سياسة التجديد الفلاحي والريفي الطموح..، إذ لا يمكن إنكار - بأي حال من الأحوال - أن قطاع الفلاحة بالجزائر عرف تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع السنوات الفارطة الأخرى بمعدلات نمو متسارعة أدهشت المتابعين في الساحة، ورغم كل تلك الانجازات إلا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة على صانعي القرار ومتخذي السياسات مواجهتها ومناقشة الطرائق والسبل الكفيلة بالتغلب عليها، إما على الصعيد الداخلي وإما بالتكامل مع باقي الدول العربية المهتمة بالشأن الغذائي العربي المشترك.

قائمة المراجع المعتمدة:

1. الجزيرة نت، أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، تم الاطلاع ومعاينة الصفحة بتاريخ: 2017/08/23، على الموقع: www.aljazeera.net/specialfiles
2. حامد نور الدين، الخصوصية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، يومي: 03-04 أكتوبر، 2004.
3. سفيان عمري، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، قسم العلوم لاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014.
4. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008.
5. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
6. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2013/2014.

¹ - هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2013/2014، ص ص: 240-241.

¹ - سفيان عمري، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، قسم العلوم لاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص ص، 9-10.

¹ - هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 242-243.

¹ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص: 22.

² - هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

¹ - حامد نور الدين، الخصوصية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، يومي: 03-04 أكتوبر، 2004، ص: 09.

¹ - الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

¹ - هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-20.

¹ - الجزيرة نت، أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/08/23، على الموقع:

www.aljazeera.net/specialfiles

² - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008، ص ص: 253-255.

أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)

عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

قسم العلوم الإدارية والمالية - الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا

غزة - فلسطين

abdrashwan@yahoo.com

Effect of the accounting reservation on reducing information asymmetry and cost of capital under IFRS

ملخص:

هدفت الدراسة بشكل عام إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، وللإجابة على التساؤلات واختبار فروض الدراسة، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

كما استخدم أداة للدراسة الاستبانة ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على عينة الدراسة المكون من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين البالغة (155) مفردة.

كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

كما أوصت الدراسة ضرورة مزيد من التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي - عدم تماثل المعلومات - تكلفة رأس المال - المعايير الدولية (IFRS).

ABSTRACT:

Study aims in general to identify the impact of the accounting reservation to reduce the asymmetry of information and the cost of capital within the framework of international standards (IFRS), and to answer questions and test hypotheses, rely researcher on the descriptive and analytical approach in showing and clarify the theoretical side through previous studies, journals and letters scientific, and analyze the results of the field study and test hypotheses using statistical program (SPSS).

Questionnaire it was also distributed after evaluated and judged by a number of specialists on a sample consisting of directors and heads of departments and accountants and financial personnel departments listed companies in Palestine Stock Exchange's study (155) single.

The results of the field study also proved that there is a trace of the accounting reservation in reducing the phenomenon of asymmetry of information and reduce the cost of capital within the framework of international standards (IFRS).

The study also recommended the need for more commitment in the Palestine Stock Exchange listed companies to apply international standards that are conservative accounting to improve their efficiency.

Keywords: accounting reservation - asymmetry of information - the cost of capital - the international standards (IFRS).

مقدمة:

يمثل التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولاً واسعاً لدى المحاسبين لعدة سنوات، وكان موجهاً نحو التأثير على القوائم المالية، ويقضي يأخذ في الحسبان الانخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، ويؤجل الاعتراف بحدوث الزيادة في هذين العنصرين لحين التأكد من تحققها بالفعل، ومازال هذا المبدأ مثيراً للجدل حتى الآن بسبب أثره المباشر وغير المباشر على مصداقية وشفافية القوائم المالية. (Guay and Verrecchia, 2007)

حيث إن التحفظ المحاسبي يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية، وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة . ومازال هناك توجه لدى واضعي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نحو التمسك بالتحفظ المحاسبي لتقليل من دوافع الإدارة على التلاعب في الأرباح المحاسبية وإخفاء معلومات هامة وضرورية عن المستثمرين، وكذلك التخفيف من التداعيات السلبية لعدم تماثل المعلومات بمساعدة المستثمرين مراقبة الإدارة والحد من حجب المعلومات، كما يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات الخاصة بتقييم الأصول والإيرادات، وتخفيض الخصوم الخسائر، وبالتالي سيكون هناك تخفيض في عدم التماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، مما يتيح للمستثمرين تحديد الاستثمارات الناجحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة في سوق رأس المال بما يمكنهم من تقدير المخاطر والعوائد التي تتضمنها الاستثمارات واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد (Le Truc, 2014, PP2-5). كما أصبح التحفظ المحاسبي مطلباً أساسياً في الوقت الراهن خاصة بعد اختيار العديد من الشركات العالمية وتشكك مستخدمي التقارير المالية في المعلومات التي تحتويها هذه التقارير ومدى جودتها.

مشكلة الدراسة:

يعتبر تطبيق التحفظ المحاسبي في إطار المعايير الدولية هو قيام المحاسب لمواجهة ظروف عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الأصول أو الدخل بأكثر مما يجب أو تقدير قيم الخصوم والمصروفات بأقل مما يجب.

ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للأصول والدخل أو التضخيم المتعمد للخصوم والمصروفات، حيث سيؤدي ذلك إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومن ثم فقدانها لخاصية الموثوقية والاعتماد عليها من قبل المستثمرين في سوق رأس المال، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة في تكلفة رأس المال المستثمر. ومن هذا المنطلق أن المبرر للقيام بهذه الدراسة هو مدى توفر معلومات تمتاز بالثقة والشفافية التي تنتجها القوائم المالية المعتمدة على التحفظ المحاسبي لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال للاستثمارات في بورصة فلسطين في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي؟

2- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS)؟

3- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS) ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الآتي:-

1- تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

2- بيان أثر التحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

3- بيان أثر التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناولها موضوع معاصر من الناحية العلمية والعملية، فمن الناحية العلمية تحاول الدراسة معرفة مدى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وعلاقته بالتحفظ المحاسبي وكيفية ذلك على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، أما من الناحية العملية تسعى الدراسة اختبار أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار تطبيق المعايير الدولية (IFRS) وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

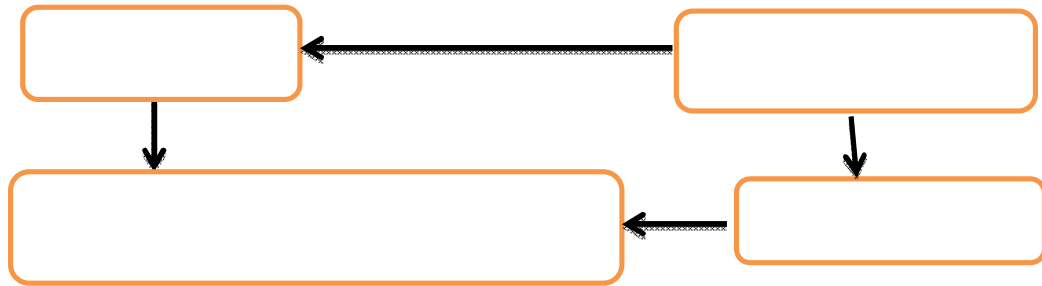
فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية من خلال الفرضيات التالية:

الفرض الأول: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

الفرض الثاني: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

الفرض الثالث: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

أنموذج الدراسة: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة أنموذج الدراسة والذي يتم من خلاله التعرف على متغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي:-



حدود الدراسة: تحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على العام 2016.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على قطاع غزة.

الحدود المؤسسية: تقتصر الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود البشرية: المحاسبين ورؤساء الأقسام والمدراء الماليين.

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

تقسيمات الدراسة: في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لمشكلة وأهداف الدراسة ومراعاة المنهج المتبع في الدراسة لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية والعملية، تم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة محاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

المحور الثاني: الإطار العملي واختبار فرضيات الدراسة.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات.

* **المحور الأول:** الإطار النظري لأثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS) والدراسات السابقة:.

تمهيد:

أن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي في إطار المعايير الدولية تلعب دوراً أساسياً في سوق رأس المال، حيث تقوم بتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها المستثمرين في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم، وذلك بتقييم أداء الشركات المدرجة في سوق رأس المال ومن ثم تحديد مجالات الاستثمار المناسبة، ولكن تحديد أسعار الأسهم ومجالات الاستثمار يتطلب أن يقوموا المستثمرين بتحليل القوائم المالية المعدة وفق التحفظ المحاسبي تحليلاً دقيقاً لتحديد أفضل مجالات الاستثمار والتي يجب أن توجه إليها أموال المستثمرين.

كما يجب التركيز على القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي والمعدة وفق المعايير الدولية من قبل الإدارة من أجل توفير معلومات تمتاز بالثقة والشفافية والتي تعتبر وسيلة هامة لتخفيض عدم تماثل المعلومات و تكلفة رأس المال، فكلما زاد تماثل المعلومات التي يتم تقديمها كلما أمكن للشركة الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل، كما أن الثقة والشفافية في المعلومات تعتبر هي الأداة الأساسية لجذب أموال المستثمرين إلى سوق رأس المال.

كما يؤدي التحفظ المحاسبي إلى قيام المحاسبين بتجنب مخاطر نشر معلومات غير صحيحة، ويحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهو يعتبر من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح أو تضخيمها مما يزيد من قيمة التدفقات النقدية الوهمية للشركة.

ويقصد بمفهوم التحفظ المحاسبي بأنه "مقياس تقليدي يتم عن طريقة تسجيل الخسائر والمصروفات فور حدوثها والأرباح

الارادات بعد تحقيق منها" (Lu, x., 2012, p1)

كما يقصد بالتحفظ المحاسبي كما أشار له (Stergios L., et al, 2013) بأنه "حصول المحاسب على درجة عالية من

التحقق للاعتراف بالأرباح أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالخسائر.

كما أشار كلاً من (Goh, B., Li, D. 2011) بأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عرف التحفظ المحاسبي بأنه "تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار.

أما (Hellman, N., 2008) تحدث عن مفهوم التحفظ المحاسبي كما عرفه مجلس معايير إعداد التقارير المالية (IASB) بأنه "الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الأرباح بأكبر مما يجب، وعدم تقييم الخصوم والمصروفات بأقل مما يجب. كما يقصد بعدم تماثل المعلومات بأنها "عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة مما يمنعه من اتخاذ القرار السليم".

وأشار (Watts, R., 2003) أن عدم تماثل المعلومات بين الجهات الداخلية والمستثمرين يزيد من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرقام المحاسبية.

كما يقصد بمفهوم تكلفة رأس المال بأنه: "الأموال التي تجمعها الشركة لتمويل مشروعاتها طويلة الأجل، وتختلف تكلفة رأس المال حسب هيكل ومصادر التمويل، وفي العادة يتم التمويل عن طريق مزيج من مصادر التمويل المختلفة (Gray et al, 2009). كما أشار (Saleh, M., et al, 2012) لمفهوم تكلفة رأس المال بأنها "هي الحد الأدنى للعائد المتوقع تحقيقه من قبل موردي عناصر رأس المال، وهم المستثمرين والدائنين".

وتوصلت دراسة (Naranjo, p., et al, 2012, pp 25-26) إلى أن قرارات التمويل الخاصة برأس المال في الشركات المدرجة في أسواق المال تأثرت بتبني المعايير الدولية (IFRS) التي بدورها تقدم معلومات متماثلة للمستثمرين الأجانب، مما أدى إلى جذب رؤوس الأموال الخارجية، وأن التماثل في المعلومات التي تقدمها الشركات لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال.

كما أكدت دراسة (Lu, C and Trabelsi, S., 2013, pp 31-32) على أن التطبيق الإلزامي لتبني المعايير الدولية (IFRS) جعل المستثمرون يتوقعون ارتفاع في جودة التقارير المالية بعد اعتماد (IFRS)، والمزيد من الشفافية عند إعداد التقارير المالية، وانخفاض في عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، وبينت نتائج الدراسة أن تبني المعايير الدولية (IFRS) أدى إلى تناقص في مستوى التحفظ المحاسبي إلى أدنى حد ممكن، مما قد يهدد دور المحاسبة كمصدر للمعلومات، كما بينت نتائج الدراسة أن كثير من الشركات تميل إلى تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالي لزيادة مصداقية التقارير المالية، وتوفير بيئة للمعلومات تتصف بالموثوقية والشفافية في سوق رأس المال.

وأظهرت نتائج دراسة (LU, X, 2012, p 41) أن التحفظ المحاسبي انخفض استخدامه بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما أدى إلى إضعاف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين انخفاض عدم تماثل المعلومات، وهذا سيؤدي إلى تضليل المستثمرين وتقديم معلومات غير متماثلة لهم في سوق رأس المال، كما بينت نتائج الدراسة أن التحفظ يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين من خارج الشركة ويخفض تكلفة كل من رأس المال والوكالة.

كما أشارت دراسة (Masca, E., 2015, P 353) إلى أن هناك تفاهم مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتطوير معايير التقارير المالية، ومعارضة صريحة للتحفظ المحاسبي، مما حد بـ (FASB) عام 2010 إلى استبعاده بدعوى أنه يتعارض مع خاصية الحياد وما يحدثه من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، وعلى الرغم أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ما زال متمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي بالرغم من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

كما بينت نتائج دراسة (Zhang, J., 2011, PP 1-44) أن التحفظ المحاسبي زاد بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلندا خلال الفترة 2009-2000، وتم تحسين التحفظ المحاسبي بعد التبني الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) في نيوزيلندا، كما أدى تطبيق المعايير والتحفظ المالي إلى التخفيض من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، وزيادة في جودة الأرباح والإفصاح، ونظام قوي لحوكمة الشركات، ولجنة فعالة وقوية للتدقيق والرقابة الداخلية.

كما تحدثت دراسة (Piot, C., et al, 2015, pp 1-15) عن أهمية تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في تعزيز جودة المحاسبة من خلال التحفظ المحاسبي للحد من التعرض لمخاطر التقاضي، كما يؤدي إلى مستويات عالية من جودة عملية التدقيق، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في سوق رأس المال لتماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين.

كما أشارت دراسة (Petruska, K. A., 2008, PP 4-20) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تماثل معلومات التقارير المالية التي تمتاز بالثقة والقبالية للتحقق بين المستثمرين، وعدم السماح بالقيام بالتلاعب بالأرباح والغش في القوائم المالية، كما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، كما وجه مجلس معايير المحاسبة المالية انتقادات للتحفظ المحاسبي بدعوى أنه يؤدي استخدامه إلى تخفيض قيمة الأرباح في الفترة الحالية وهذا يمكن أن يؤدي إلى المبالغة في الأرباح في الفترات المستقبلية التي تقابلها نفقات مستقبلية.

وأكدت دراسة (Mrsa, J, et al, 2010, pp 1-10) أن واضعي المعايير الدولية يروا أن التحفظ المحاسبي ممكن أن يؤدي إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات وتوقعات الإدارة وتكاليف التقاضي، كما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية في سوق رأس المال، كما أن حث مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (1) المعدل مؤخرًا التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول والخصوم بناء على القيمة المتوقعة.

كما أظهرت نتائج دراسة (Al-Sakini, S., Al-Awawdeh, H., 2016) أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً هاماً في زيادة القيمة السوقية العادلة للشركات الصناعية الأردنية، وأن هناك علاقة سلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، وهذا سيؤدي إلى وجود علاقة وثيقة بين التحفظ والقيمة التاريخية، وأن انخفاض التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية يمكن أن يؤدي إلى أبعاد خطيرة على الشركات والمستثمرين في حصتها السوقية بشكل عام، وأن التحفظ المحاسبي هو صمام الأمان ضد أي انعكاسات غير متوقعة في قيم الأصول والإيرادات، في حين أن الاعتماد المفرط على زيادة القيمة العادلة قد يؤدي إلى تعرض الشركات في أسواق رأس المال إلى المزيد من مخاطر أسعار الأسهم المفاجئة.

وأشارت دراسة (Moraa, A., Walkerb, M., 2015) على أن هناك إطار مفاهيمي بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير العمل المحاسبي لاستبعاد التحفظ المحاسبي للقوائم المالية بالرغم انه يؤدي إلى الحد من عدم تماثل

المعلومات وإدارة الأرباح، كما يقوم بالتغلب على المخاطر التي تواجه المستثمرين من حيث توفير المعلومات الملائمة وذات المصدقية العالية عن الاستثمارات المتاحة أمامهم للاستثمار بها.

كما كشفت دراسة (Andr, p., et al., 2013) أن اعتماد المعايير الدولية (IFRS) أدى إلى انخفاض التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة رأس المال، كما ظهر انخفاض في الأصول غير الملموسة والشهرة في ميزانيات العمومية للشركات المدرجة في أسواق رأس المال وعمل التقديرات الازمة التي تعتمد على القيمة العادلة للتحقق منها. وأن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة للأخبار السيئة وضعف الاستجابة للأخبار الجيدة.

وأظهرت نتائج دراسة (Yeganeh, S. K., et al., 2012) أن للتحفظ المحاسبي تأثير كبير على جودة التقارير المالية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتمثلها والتخفيف من تكاليف الدعاوى القضائية للشركات المدرجة في بورصة طوكيو، كما حاول واضعي المعايير الدولية العمل على تحسين جودة التدقيق والتحفظ المحاسبي لان لكل منها تأثير هام على كفاءة سوق رأس المال.

وتحدثت دراسة (Biddle, G. C., et al, 2016) عن التحفظ المحاسبي و تطبيق المعايير الدولية من قبل الشركات المدرجة في أوروبا أدى إلى خفض تكلفة حقوق الملكية و حالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية والحد من التقلبات المستقبلية في أسعار الأسهم، وأن هناك تحفظ مشروط من خلال تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعمل على تقليل الأرباح بصفة دورية، مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي، وطريقة معالجة الانخفاض في قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة، كما أن التحفظ المحاسبي المشروط يؤدي إلى انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية وتخفيض في تكلفة الملكية والديون من خلال دراسة مقارنة للمنافع التعاقدية في بعض أسواق المال الدولية.

كما توصلت نتائج دراسة (Taghavia, M., et al. 2014) أن التحفظ المحاسبي أدى إلى التخفيف من النزاعات عند توزيع الأرباح لحامل الاسهم، وزيادة جودة الأرباح التي لها دوراً أساسياً في بناء سمعة عالية في البورصة عند العديد من المستثمرين التي تعتمد على إعطاء المزيد من المعلومات عند ارتفاع الاسعار، مما يؤدي إلى تقديرات الأرباح المطلوبة بشكل دقيق، كما أدى التحفظ إلى زيادة في دقة إعداد التقارير المالية مع مرور الوقت، وتنظيم المعلومات المالية وعدم تماثلها، والتأثير على واضعي المعايير المحاسبية.

كما أكدت دراسة (Mora, A., Walker, M., 2014) أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قام بحذف التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بحجة أنه يجعل التقارير المالية متحيزة ويتعارض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة المعلومات مثل الحيادية، والقابلية للمقارنة، والتمثيل الصادق والعادل، كما أن المعايير الدولية (IFRS) أدخلت تعديلات كبيرة على استخدام القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية وبشكل خاص بعد الازمة المالية العالمية الاخيرة، حيث وفرت المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي معلومات عادلة وغير متباينة وعلى مستوى عالي من الثقة وتقديمها للمستثمرين في سوق رأس المال لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة. وأشار (Cho, J., Choi, W., 2016) أن التحفظ غير المشروط يؤدي إلى انخفاض في عدم تماثل المعلومات المحاسبية و تكلفة رأس المال، وتقديم معلومات دقيقة للمستثمرين عن الاسهم، وأن التحفظ المحاسبي غير المشروط تقوم به الإدارة من خلال اختيار

الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحها المعايير المحاسبية للتقرير عن الأصول والإيرادات بأقل قيمة ممكنة والالتزامات والمصروفات بأكثر قيمة ممكنة مما ينتج عن ذلك انخفاض في صافي قيمة حقوق الملكية عن القيمة السوقية.

وقد تحدثت دراسة (Biddle, G., et al, 2016, pp 34-35) عن التحفظ المحاسبي وخطر الافلاس للشركات الأمريكية المدرجة في بورصة نيويورك، وأظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي في حالة وجود قانون SOX (Sarbanes-Oxle) الصادر عام 2002 يخفف من أثر خطر الافلاس حيث يوافق كل من المستثمرين والمقرضين ذوي المعلومات الأكثر، ويقلل من دوافع الإدارة التلاعب في الأرباح، ويخفض من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، كما يساعد واضعي المعايير الدولية الرقابة على سوق رأس.

وقد بينت نتائج دراسة (Lara, J. M., et al, 2014) أن التحفظ المحاسبي يقلل من مشاكل عدم تماثل المعلومات، ويسهل في تقييم أداء الشركات المستقبلي من خلال توفر بيئة للمعلومات المالية يستخدمها المستثمرين، كما بينت النتائج أن التحفظ المحاسبي يحقق نتائج اقتصادية كبيرة ولا بد من ضرورة إعادة النظر في الإطار المفاهيمي الذي تم الاتفاق عليه بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وبين مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي بموجبه قام مجلس معايير المحاسبة المالية باستبعاد التحفظ المحاسبي وقيامه بحذفه من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية.

وأكدت دراسة (Watts, R., Zuo, L., 2012) أن التحفظ المحاسبي يحسن من قدرة الشركة على ويحد من ممارسات الإدارة الانتهازية لإدارة الأرباح، ، ويمكن المقرضين من اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة ويزيد من فعالية المتابعة على الوفاء بعقود المديونية. فالتحفظ المحاسبي عند المقترضين أعلى من المساهمين، كما أن التحفظ المحاسبي يجعل الأرقام المحاسبية قريبة من شروط عقد القرض ومن ثم تؤدي إلى تزايد احتمالات مخالفة شروط عقود المديونية.

كما أوضحت دراسة (Wang, R. Z., 2009, PP- 13- 15) أن واضعي المعايير المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية غير مقتنعين بالتحفظ المحاسبي ويعملون على التخلي عنه واستبداله بخاصية الحياد بحجة أن الحياد يتعارض مع التحفظ وغير متحيز في التقارير المالية ويقيم أداء الشركات بشكل صحيح من خلال توفير المعلومات المالية الموثوق بها وتقديمه لمستخدميها.

كما تحدثت دراسة (AL- Sahlly, M., 2009) عن ضرورة تحديد درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودية، لمساعدة واضعي المعايير المحاسبية والمنظمات المهنية والرقابية على معرفة درجة التحفظ المحاسبي الذي تمارسه هذه الشركات، كما تحدثت عن ضرورة تحسين تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة الإفصاح المطبقة في السعودية لتحسين جودة التقارير المالية.

كما أشارت دراسة (Reyad, S., 2012) أن الالتزام بالمعايير الدولية يمكن أن يزيد من مستوى التحفظ عن طريق تأخير الاعتراف بالأرباح، والاعتراف بالخسائر قبل حدوثها، وأكدت على مبدأ التحفظ واتفاقه مع معايير المحاسبة الدولية، معيار رقم (36) الذي ينص على "انخفاض قيمة الأصول"، و المعيار رقم (37) الذي ينص على "المطلوبات والموجودات المحتملة"، وأكدت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية والقدرة على التنبؤ في المستقبل واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، كما ساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ويقلل من تضارب المعلومات وعدم تماثلها، كما ساعد الإدارة في الحد من تكاليف الوكالة للشركات، كما

يعتبر التحفظ من الأدوات الفعالة لحوكمة الشركات والتي يمكن المديرين استخدامها لتحسين مستوى الحوكمة في الشركة، وكذلك تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي للشركات الصناعية الأردنية.

• المحور الثاني: الإطار العملي للدراسة (الدراسة الميدانية):

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

1. جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1.1. المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

1.2. المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

2. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (260) مفردة، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة الدراسة والبالغ عددها (155) مفردة.

3. أداة الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

3.1. القسم الأول: يتكون من البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة، ويتكون من 4 فقرات.

3.2. القسم الثاني: وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

3.2.1. المحور الأول: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي، ويتكون من 7 فقرات.

3.2.2. المحور الثاني: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ويتكون من 7 فقرات.

3.2.3. المحور الثالث: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول التالي:

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جدا	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جدا
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

4. صدق الاستبانة: صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1.4. الصديق الظاهري: حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2.4. الصديق البنائي: تم حساب الصديق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 155 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	0.634	.000
2	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	0.706	.000
3	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	0.673	.000

5. ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
1	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	7	0.569
2	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.587
3	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.576

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين 0.569 - 0.587، وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير الى تمتع الاستبانة بالثبات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

6. تحليل واختبار البيانات:

1.6. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف - سمرنوف):

استخدم الباحث اختبار كولموجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T

المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 ($\text{sig} > 0.05$). وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov – smirnov – 1)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الثالث	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	7	0.766	0.474
الأول	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.835	0.216
الثاني	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.822	0.395

7. خصائص وسمات عينة الدراسة:

1.7. المؤهل: يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 83%، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبتهم 7%، ثم يليها درجة الدراسات العليا وكانت نسبتهم 10%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام الشركات بالمؤهل العلمي للموظف خاصة في أقسام المحاسبة.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المؤهل

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	11	7
بكالوريوس	129	83
دراسات عليا	15	10
المجموع	155	100 %

2.7. التخصص: يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 73%، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبتها 16%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 8%، أما تخصصات أخرى كانت نسبتهم 3%، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في مجال المالي بالشركات.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	113	73
إدارة أعمال	26	16
مالية ومصرفية	12	8
أخرى	4	3
المجموع	155	100 %

3.7. المسمى الوظيفي: يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبتهم 62%، ثم يليهم مسمي رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته 23%، ثم يليهم المدير المالي حيث بلغت نسبته 15%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية هم محاسبين.

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	96	62
رئيس قسم المحاسبة	36	23
مدير مالي	23	15
المجموع	155	100 %

4.7. سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 11-15 سنة وكانت نسبتها 37%، ثم يليهم من خبرتهم من 5-10 سنة وكانت نسبتهم 31%، ثم يليهم من خبرتهم اقل من 5 سنوات وكانت نسبتهم 20%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 15 سنة وكانت نسبتهم 12% وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عملية عالية في مجال العمل.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	31	20
من 5-10 سنوات	48	31
من 11-15 سنة	57	37
أكثر من 15 سنة	19	12
المجموع	155	100 %

8. اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته،

والجدول رقم (10) يعرض النتائج:

جدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1.	يؤدي تطبيق المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي إلى زيادة الاستثمارات في الشركة لتماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين.	3.67	0.60	73.54	6.29	0.000	2
2.	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة واستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	3.90	0.87	78.06	5.78	0.000	1
3.	يوجد أهمية للمؤشرات التي يوفرها التحفظ المحاسبي لتحديد حجم الالتزام بالمعايير الدولية.	3.54	0.76	70.96	3.97	0.000	5

4.	يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى التقليل من استخدام التحفظ المحاسبي، مما يضعف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وانخفاض عدم تماثل المعلومات.	3.61	0.71	72.25	4.77	0.000	3
5.	يعتبر إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية والالتزام بما يزيد الحاجة إلى التحفظ المحاسبي.	3.54	0.72	70.96	4.22	0.000	4
6.	استخدام التحفظ المحاسبي والتوجه نحو القيمة العادلة يؤدي إلى تقليل فائدة المعلومات المالية.	3.45	0.76	69.03	3.27	0.003	6
7.	تلتزم الشركة بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها.	3.35	0.66	67.09	2.99	0.006	7
-	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	3.58	0.73	74.70	4.47	0.000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول رقم (10) أن الفقرة رقم (2) يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة واستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.67) والوزن النسبي 73,54%، في حين أن الفقرة رقم (7) تلتزم البورصة بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.35) والوزن النسبي 67.09%.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.58) والوزن النسبي يساوي (74.70) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي".

الفرضية الثانية: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، الجدول

رقم (11) يعرض النتائج:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1.	يساعد التحفظ المحاسبي الأطراف التي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بشكل رشيد.	3.77	0.76	75.48	5.65	0.000	3
2.	زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها.	4.13	0.71	82.58	8.75	0.000	1
3.	يُعدّ التحفظ المحاسبي ملائمةً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية.	3.48	0.89	69.67	3.02	0.005	7

4.	يُخفّض التحفظ المحاسبي من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمساهمين وزيادة قيمة الشركة.	3.83	0.68	76.77	6.79	0.000	2
5.	يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية.	3.64	0.83	72.90	4.28	0.000	5
6.	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وتجنب مخاطر نشرها بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.	3.61	0.66	72.25	5.11	0.000	6
7.	يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وجودة الإفصاح المالي.	3.67	0.70	73.54	5.37	0.000	4
	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	3.73	0.75	74.74	5.57	0.000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (2) زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.13) والوزن النسبي 82.58%، في حين أن الفقرة رقم (3) يُعَدّ التحفظ المحاسبي ملائماً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.48) والوزن النسبي 69.67%.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.73) والوزن النسبي يساوي (74.74) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS) عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS)".

الفرضية الثالثة: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينات الواحدة لكافة فقرات المحاور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (12) يعرض النتائج:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار T للعينات الواحدة لجميع فقرات المحاور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحاور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يُخفّض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية.	4.16	0.68	83.22	9.40	0.000	1
2	تعتبر المعلومات المتحفظة والمماثلة التي تقدمها الشركة لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال.	3.77	0.76	75.48	5.65	0.000	3
3	يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.	3.74	0.51	74.83	8.03	0.000	4

4	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية.	3.67	0.60	73.54	6.29	0.000	6
5	يوفر التحفظ المحاسبي ضماناً أكبر على سداد الإلتزامات للدائنين.	3.74	0.72	74.83	5.66	0.000	5
6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التقليل من توقعات الإدارة وتكاليف التقاضي.	3.54	0.67	70.96	4.52	0.000	7
7	يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية.	3.90	0.65	78.06	7.72	0.000	2
	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	3.79	0.66	75.85	6.75	0.000	-

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (12) أن الفقرة رقم (1) يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.16) والوزن النسبي 83.22 %، في حين أن الفقرة رقم (6) يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التقليل من توقعات الإدارة وتكاليف التقاضي قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.90) والوزن النسبي 70.96 %. وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.79) والوزن النسبي يساوي (75.85) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60 %، مما يدل على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS) عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

• المحور الثالث: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أ- نتائج الدراسة الميدانية:

توصل الباحث من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة إلى النتائج التالية:

1. قبول الفرض الأول الذي ينص على أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

2. قبول الفرض الثاني الذي ينص على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

3. قبول الفرض الثالث الذي ينص على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

ب- نتائج الدراسة النظرية:

يمكن استعراض بعض نتائج الدراسة النظرية وذلك على النحو التالي:

1. يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة واستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2. زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها.
3. يؤدي تطبيق المعايير الدولية والتحفط المحاسبي إلى زيادة الاستثمارات في الشركة لتماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين.
4. يخفض التحفظ المحاسبي من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمساهمين وزيادة قيمة الشركة.
5. يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى التقليل من استخدام التحفظ المحاسبي، مما يضعف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وانخفاض عدم تماثل المعلومات.
6. يساعد التحفظ المحاسبي الأطراف التي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بشكل رشيد.
7. يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية.
8. يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة رأس المال وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية.
9. يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وجودة الإفصاح المالي.
10. يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية.
11. تعتبر المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال.
12. يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.
13. تبين أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لم تستفيد من منافع التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية، وما يحققه من تماثل للمعلومات وتخفيض لتكلفة رأس المال.
14. إن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة من القطاعات المختلفة الموجودة في بورصة فلسطين.
15. إن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة لمعرفة الخسائر وضعف الاستجابة لمعرفة الإيرادات.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة مزيد من الالتزام من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها والمحافظة على قيمتها.
2. ضرورة العمل على استخدام التحفظ المحاسبي وعدم التوجه نحو القيمة العادلة لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة فائدة المعلومات المالية.
3. العمل على زيادة التحفظ المحاسبي لكي يكون ملائماً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية.
4. القيام بمزيد من التحفظ المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات وتجنب مخاطر نشرها بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.
5. العمل على الالتزام بالتحفظ المحاسبي لأنه يؤدي إلى التقليل من توقعات الإدارة وتكاليف التقاضي.
6. ضرورة استخدام التحفظ المحاسبي لأنه يساهم في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.
7. العمل على إصدار المزيد من المعايير المحاسبية الدولية والالتزام بها لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال.

8. ضرورة مراجعة الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية القاضي باستبعاد التحفظ المحاسبي لما يقدمه من فوائد من بين هذه الفوائد المحافظة على ممتلكات المساهمين والمقرضين.
9. عقد مزيد من ورش العمل والدورات التدريبية للعاملين بالأقسام المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حول التحفظ المحاسبي وعلاقته بالمعايير الدولية المطبقة في البورصة.
10. إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية التي تتناول مستويات التحفظ المحاسبي من جوانب أخرى مختلفة تخدم المنشآت الفلسطينية.

المراجع:

1. AL-Sahly, M. 2009. Accounting Conservatism When Making Financial Statement in Saudian Corporations. Arab Journal of Administration Sciences, (16)2, 1-25.
2. Al-Sakini, S., and Al-Awawdeh, H. 2016. The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies, International Journal of Business and Social Science, (6)7, 229-241.
3. Andr, p., and et al. 2013. Impact of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe, ESSEC Working paper. Document de Recherche ESSEC / Centre de recherche de l'ESSEC, University of Leuven seminar, France, 1-39.
4. Biddle, G. C., and et al. 2016. Conditional Conservatism and the Cost of Equity Capital: Information Precision and Information Asymmetry Effects, Applied Finance and Accounting, (2)1, 69-88.
5. Biddle, G., and et al. 2016. Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk, the workshop participants at the Chinese, Faculty of Business and Economics, University of Hong Kong.
6. Cho, J., and Choi, W. 2016. Accounting Conservatism And Firms' Investment Decisions, The Journal of Applied Business Research, (32)4, 1223-1236.
7. Goh, B., Li, D. 2011. International Controls and Conditional Conservatism, The Accounting Review, (86)3, 975-1005.
8. Gray P., et al. 2009. Accruals quality, information risk and cost of capital: Evidence from Australia, Journal of Business Finance & Accounting, 36(1), 51-72.
9. Guay, W. and R. Verrecchia. 2007. Conservative Disclosure, Working Paper, University of Pennsylvania.
10. Hellman, N. 2008, Accounting Conservatism under IFRS, Accounting in Europe, (5) 2, 71-100.
11. Lara, J. M., and et al. 2014. Information Consequences of Accounting Conservatism, European Accounting Review, (23)2, 173-198
12. Le Truc, N. 2014. Accounting Information and the Cost of Capital A Study of Listed Firms on Ho Chi Minh Stock Exchange (Hose), Vietnam National University - International University, School of Business, Ho Chi Minh City, Vietnam.
13. Lu, C and Trabelsi, s. 2013. Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption, workshops, Wilfred Laurier University, the Goodman School of Business, Canada.
14. Lu, x. 2012. Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption, Master of Science in Management Studies in Accounting Submitted in partial fulfillment Of the requirements for the degree of Master of Science ,Faculty of Business, Brock University.
15. Masca, E. 2015. Limitations of Accounting Conservatism Research in Europe: Ante and After IFRS Adoption, Financial Accounting Department, Petru Maior University, Romania.
16. Mora, A., and Walker, M., .2014. The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting, Journal Accounting and Business Research, Special Issue, 1- 62.
17. Moraa, A., and Walkerb, M. 2015. The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting, Accounting and Business Research, (45)5, 620- 650.
18. Mrsa, J, and et al. 2010. Conservatism and Accounting Assymetry in International Accounting, University of Rijeka, Faculty of Economics, Rijeka, Croatia.
19. Naranjo , p., and et al. 2012. IFRS Adoption and Financing Decisions", Sloan School of Management.
20. Petruska, K. A. 2008. Accounting Conservatism, Cost of Capital, and Fraudulent Financial Reporting, A dissertation PHD, the Kent State University , School of Management.
21. Piot, C., and et al. 2015. IFRS Consequences on Accounting Conservatism in Europe: Do Auditor Incentives Matter?, Social Science Research Network.
22. Reyad, S. 2012. Accounting Conservatism and Auditing Quality: an Applied Study On Egyptian Corporations, European Journal of Business and Management, (4)21, 108- 116.
23. Saleh, M., et al. 2012. A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies. Some Iranian evidences, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 6(2), 1-8.
24. Stergios L., et al. 2013. Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence Form The Banking Industry ,Corporate Governance: An International Review, (21)3, 264-286.
25. Taghavia, M., and et al. 2014. The relationship between operating risk and accounting conservatism: Evidence from Iranian banking industry, Management Science Letters, (4)1, 823-828
26. Wang, R. Z. 2009. Accounting Conservatism, PHD thesis in Accounting, Victoria University, Wellington.
27. Watts, R. 2003. Conservatism in Accounting part I: Explanations and implications, Accounting Horizons, 17(3), 207-221.
28. Watts, R., and Zuo, L. 2012. Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis, SSRN Electronic Journal, (10)1, 1-51.

29. Yeganeh, S. K. 2012. The Investigation of the Impact of Auditor tenure and Audit Firm Size on Accounting Conservatism in Financial Reporting of Firms Listed in Tehran Stock Exchange (TSE), International Journal of Finance and Accounting, 1(3). 38-44
30. Zhang, J. 2011. The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism– New Zealand Perspective, dissertation submitted in partial fulfillment of the degree of Master of Business, Auckland University of Technology, Faculty of Business and Law.